المحسوبية في مصر

وآثارها في حياتنا القومية

بقلم الدكتور على عبد الواحد وافى

الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة المصرية

أشكر لمجلة الشؤون الاجتماعية أن أتاحت لى فرصة للتحدث إلى قرائها عن أخطر داء من أدوائنا ، وأشدها فتكا بالأخلاق ، وتأصلا فى النفوس ، واستعصاء على العلاج ، ذلك هو داء المحسوبية والمحاباة .

لم يغادر هذا الداء أى فرع من فروع الحياة فى مصر ، إلا نفث فيه سمومه ، فظهرت أعراضه فى حياة الفرد وحياة الأسرة وفى مختلف شؤون الدولة ، وبدت عواقبه الوخيمة فى إنتاجنا المادى والعقلى ، ونجم عنه معظم ما نشكو منه الآن من مظاهر الشذوذ والانحلال الدينى والخلقى .

فقد كان من آثار المحسوبية ، أن أسند كثير من أعمال الدولة ووظائفها إلى من لا يحسنون القيام بها ، فكثرت من جراء ذلك الأخطاء ، واضطربت أداة الحكم ، وتعطلت مصالح ، وضاعت حقوق ، وأغفلت واجبات ، وأوغر هذا صدور الناس ، ونزع من نفوس الشعب الثقة بالمديرين لشؤونه .

وكان من آثارها كذلك أن أقصى كثير من أرباب الكفايات عن الأعمال التى يحسنونها وتظهر فيها كفاياتهم ، لا لشىء إلا لأنهم حرموا نعمة السند من ذوى الجاه ، ولم تسعفهم رحمة المحسوبية ، فتعطلت بذلك مواهبهم ، وخمدت جذوة نشاطهم ، وتضاءل إنتاجهم ، وخسرت الأمة من وراء ذلك أيما خسران .

وكان من آثار المحسوبية أن صدف كثير من الموظفين وغيرهم عن إتقان أعمالهم وتجويدها إذ ألقى نظام المحسوبية فى روعهم أنه لن يقام وزن لهذا الإتقان ، ولن يقدمهم إخلاصهم لأعمالهم قيد أنملة ، وأن أنفع لهم وأجدى على مستقبلهم أن يبذلوا جهودهم فى ابتغاء الوسيلة الى العظماء والاتصال بذوى الجاه . فأهملت بذلك الواجبات ، ونزع من نفوس كثير من

الناس خلق الإخلاص فى العمل والشعور بالتبعة، وبذلت جهود كثيرة فى سفساف الأمور، ولو بذلت فى وجهها الصحيح لأفادت الأمة منها أكبر فائدة .

وقد أفسد نظام المحسوبية أخلاق كثير من الناس، فتردوا فى وهدة الرذيلة، واصطنعوا أساليب الكذب والخداع ، وأجادوا وسائل التملق والمداهنة والنفاق ، وتكونت لديهم من جراء ذلك عادة من أقبح العادات وأشدها تعارضا مع الفضيلة ، وهى إتيان الأشياء من غير أبوابها الصحيحة ، وابتغاء الأمور بغير وسائلها المشروعة .

وقد أفسد نظام المحسوبية أخلاق كثير من الرؤساء أنفسهم ، وأورثهم العجب والزهو والغرور وحب الملق من المرءوسين، فاختلت موازينهم ، وفسد تقديرهم للأشياء، وانحرفت أحكامهم عن جادة العدالة ، حتى أصبح المرءوس لا يقاس عند كثير منهم بعمله وكفايته، بل بمبلغ ما يتمتع به من سند عند العظماء ، وما يجيده من أساليب النفاق ، ويبدو عليه فى حضرتهم من مظاهر الذل والخضوع .

وقد أدى نظام المحسوبية إلى ضياع قسط كبير من أوقات الرؤساء والوزراء والشيوخ والنواب فى استقبال ذوى الحاجات لأمور تتعلق بالتوسط والشفاعة ، وإلى أن أصبح عامة الشعب يتوهمون أن لا وظيفة لممثلى الأمة غير التوسط والشفاعة ، وتوظيف من لا يستحق الوظيفة ، وترقية من لا يستحق الترقية ، وقضاء الحاجات عن طريق الاستثناء . وقد تطور هذا الوهم حتى صار البعض يظنون أن من الممكن بفضل المحسوبية أن يفلت المسىء من العقوبة على عمله ، فلا يلقى جراء ما كسبت يداه ، فكم مخالفة ارتكبت ، ونجا مرتكبوها من الحساب ، لانتمائهم إلى العظماء ، ومحسوبيتهم على الشخصيات البارزة . ومتى شعر الناس أنه من الممكن أن يفلت المسىء من العقوبة ، وأن من له ظهر لا يضرب على بطنه كما يقول المثل ، فقل على الأخلاق وعلى النظم الاجتماعية العفاء .

وقد أدى نظام المحسوبية إلى كثرة عدد الموظفين ، واستنزافهم لقسم كبير من موارد الدولة ، فكثيرا ما خلقت الوظائف خلقا لأشخاص المحسوبين ، وكثيرا ما حال دون إلغاء الوظائف التى لا حاجة إليها أنها مشغولة بأحد هؤلاء أو أنه يحتفظ بها لأحدهم... وهكذا ظل عدد الموظفين ينمو ثم ينمو حتى بلغوا نسبة لا نكاد نجد لها نظيرا فى أى أمة من أمم العالم ، وحتى أصبح أكبر قسم من موارد الدولة وقفا على مرتباتهم ، فتعطل من أجل ذلك كثير من مشروعات الإصلاح الاجتماعى ، وأصبح أهم وظيفة للحكومة أن تعول هذه الجيوش الجرارة من الموظفين .

وعلى نظام المحسوبية يقع قسط كبير من التبعة فى أزمة البطالة التى نعانى شرورها الآن . وذلك أن اعتماد كثير من المتخرجين فى المعاهد على المحسوبية ، وأملهم أن يصلوا من طريقها

الى وظيفة حكومية ، كل ذلك ينأى بهم عن الأعمال الحرة ، ويجعلهم يؤثرون البطالة حتى تنجح وساطتهم ، ويدفعهم الى التزاحم بالمناكب على أبواب الدواوين ، وهـذا حيز ضيق لا يتسع لعشر معشارهم ، وتحيط به ميادين البطالة من جميع الجهـات ، ولو لم يكن نظام المحسوبية سائدا فى مصر ، لابتغى هؤلاء وسائل العيش من طريق آخر ، فتخف بذلك وطأة البطالة ونجو مما يتهددنا به من شر مستطير .

وعلى نظام المحسوبية يقع كذلك قسط غير يسير من التبعة فى أزمة الزواج . فقد اتجه الشبان ، واتجهت عائلاتهم ، تحت تأثير هذا النظام ، اتجاها غريبا فى شؤون الزواج . فجعلوا من هذه العقدة الشريفة فى ذاتها وسيلة للاتصال بالعظماء ومصاهرة ذوى الجاه حتى يكون لهم من ذلك سند يصلون به الى غاياتهم فى الحياة . فكثر الطلب على بنات العظماء ، وقليل ما هم ، وقل الطلب على من عداهن ، وهن الأغلبية الساحقة ، فنشأ من جراء ذلك أزمة الزواج ، واضطربت الحياة فى كثير من العـائلات ، اذ لا يرجى استقرار لزواج قائم على غرض وضيع من هذا القبيل .

هـذا طرف يسير من آثار المحسوبية فى مصر ، ومنـه يتبين صدق ما ذكرته فى أول كلمتى ، من أن هذا الداء لم يغادر أى فرع من فروع حياتنا إلا نفث فيه سمومه الفتاكة .

أما علاج هذا الداء الوبيل فيبدو هينا يسيرا فى ظاهر الأمر ، ولكنه فى الواقع عسير كل العسر . فهو من الناحية النظرية لا يتطلب أكثر من أن توضع لجميع شؤون الدولة ، جليلها وحقيرها ، قواعد ثابتة مضبوطة ، لا ينفذ اليها الشذوذ ، ولا تحتمل الاستثناء ، ولا تسمح بمحسوبية أو شفاعة ، ولا تفرق بين طبقات الناس : تقدر كل امرئ حسب كفايته ، ومبلغ إجادته لأعماله وما يقـدمه لبلده من جهود لا حسب نسبه وجاهه وصلته بالعظماء ، تجزى المحسن باحسانه وتأخذ المسيء بإساءته ، وتقوم على أساس المساواة بين الناس فى الثواب والعقاب ، وتبعث نصوصها فى نفوس الشعب اليقين بأن من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

هذا كله ممكن من الوجهة النظرية ، فـا أسهل وضع القواعد وسن القوانين ، وما أسهل تحرى الدقة فى صيغ هذه القواعد ، ومواد هـذه القوانين . ولكن القانون شىء وتطبيقه شىء آخر . فكثير من شؤون الدولة فى الوقت الحاضر مقيد بقوانين من هذا القبيل ، ومحاط بسياج من القواعد العادلة : ولكن هـذه القواعد ، لسوء الحظ ، تتراجى وتنزوى أمام سطوة المحسوبية .

فلن يقضى على هـذا الداء العضال إلا اذا من الله على رؤسائنا وأولى الأمر منا بفضيلة العـدالة وخلق الأنصاف ، فلا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، ولا تثنيهم عن العدالة شفاعة

شفيع . وهنا يبدو وجه الصعوبة ، ويظهر الفرق بين الامكان النظرى والامكان العملى . فاذا كان من السهل أن تسن القوانين وتوضع القواعد ، فمن الصعب أن تكتسب الأخلاق وتتغير السجايا ، وخاصة اذا كانت هـذه الأخلاق والسجايا لا تواتيهما بيئتنا المصرية . فحياتنا الاجتماعية محاطة بظروف غريبة تحول دون نمو هـذا الخلق ، وأساليب التربية التى أخذنا بها فى المنزل والمدرسة والمجتمع ، تقف حجر عثرة فى هذا السبيل . فقد عودتنا هذه الأساليب التواكل والاعتماد على الغير والالتجاء إلى التوسل والشفاعة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، ومراقبة الناس أكثر من مراقبة الله والضمير .

فخير علاج لذلك أن نعمل على تغيير أساليب التربية ، وخاصة فى المدارس بمختلف فروعها ودرجاتها ، فنعنى فيها بتكوين الأخلاق وبث الفضائل فى النفوس أكثر من عنايتنا بشرح المسائل وحشو الذهن بالحقائق ، وتنمية القوى العاقلة حتى ينشأ أولادنا مزودين بفضيلة العدالة وحلق الصراحة والاعتماد على النفس ومراقبة الله والضمير فيما يفعلون . فلا خير فى العلم إذا لم يقم على دعامة من الخلق الفاضل . وقد قدمت لنا الحرب الحاضرة أقطع دليل على ذلك . فما دو إلا أن امتحنت هذه الحرب بناره معدن الأمم حتى ذاب ما كان منها واهن الأخلاق ، على الرغم من أنه كان قد بلغ الذروة فى العلم والارتقاء الفكرى .

* * *

وفى انتظار هـذا الجيل الجديد الذى سنعمل على تنشئته على تلك الصورة ، ينبغى أن نأخذ نحن أنفسنا ما استطعنا بخلق العدالة والإنصاف وبغض المحاباة ، ولتكن لنا أسوة حسنة فى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جاءه مرة أسامة بن يزيد يشفع فى رجل وجب عليه حد السرقة ، فانتهره عليه السلام وقال مغضبا : " أتشفع فى حد من حدود الله ؟ والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها " . وينبغى كذلك أن نرجع البصر فى نظمنا وقوانيننا فنصلح ما عسى أن يكون فيها من فساد ، ونكمل ما فيها من نقص ، وتزيل ما تشتمل عليه من مظاهر الرخاوة والمرونة . وحبذا لو أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة من كبار المصلحين لمحاربة المحسوبية وتطهير البلاد من شرورها ، فذلك لا يقل أهمية فى نظرى عن كثير من الشؤون التى تشغل نشاطها فى الوقت الحاضر ما

على عبد الواحد وافى